النظرية البنائية في العلاقات الدولية: من نظرية للجسر بين الوضعية ومابعد الوضعية إلى نظرية لدولة العالم

د. أنور محمد فرج محمود[1، 2]، م.م. تارا طه عثمان[2]

1 جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كوردستان العراق
2 جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان العراق

المستخلص- ظهرت النظرية البنائية مع نهاية الحرب الباردة، ودخلت في نقاشات مع العقلانيين (الواقعية والليبرالية الجديدتين) من جهة، والنقديين من جهة أخرى، واتهمها بالإخفاق في التنبؤ بهذا الحدث وتفسيره. ففي الوقت الذي كان العقلانيون يركزون على العوامل المادية والإقتصادية، ركّز البنائيون على العوامل الثقافية وتأثير الأفكار والمعايير والهويات في تفسير عمليات تشكّل المصالح وكيفية تعريف البقاء وتحديد آليات السلوك الدولي، وأكّدوا على أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات إجتماعية تاريخية وتشكّلان بعضها البعض. وعليه فقد انتمت البنائية إلى النقاش الرابع في الدراسة النظرية للعلاقات الدولية فهي من النظريات مابعد الوضعية، ولكنها حاولت أن تكون بمثابة جسر يربط الفجوة بين المناهج الوضعية ومابعد الوضعية، فمثلاً إذا كانت النظريات مابعد الوضعية يوجه لها الإنتقاد، بأنها تعاني من تقديم بديل واقعي في مقابل الوصف والتفسير الذي تقدمه النظريات العقلانية، فإنَّ البنائية حاولت تجاوز هذا النقد وتمكنت من تقديم البرنامج البحثي المطلوب لإخراج مابعد الوضعيين من المأزق، وذلك بتقديم الفرضيات العملية التي يتطلبها إنشاء نظرية لوصف وتفسير واقع العلاقات الدولية. ولكن لم تسلم النظرية البنائية من النقد والتقويم واتهمت بأنها لم تقدم شيئاً جديداً وبالغت في فهم العوامل الثقافية مثل المعايير والهويات وتأثيراتها على واقع العلاقات لدولية، بالإضافة إلى إغراقها في الجانب النظري ومشاكلها من الناحيتين المعرفية والمنهجية وانقساماتها الداخلية بين البنائيين الحداثيين ومابعد الحداثيين.

الكلمات الدالة:
البنائية، دولة العالم، الوضعية، مابعد الوضعية، العلاقات الدولية.

المقدمة

تعود الأصول التاريخية للبنائية إلى القرن الثامن عشر، وتحديداً ما شرحته كتابات الفيلسوف الإيطالي (جامباتيستا فيكو G. Vico) الذي ميز بين "العالم الطبيعي Natural World" الذي هو من صنع الله و"العالم التاريخي Historical World" الذي هو من صنع الإنسان. أي أنَّ التأريخ ليس منفصلاً أو مستقلاً عن الإنسان الذي يصنع تأريخه الخاص، كما يصنع الدول والمؤسسات، كبناءات تأريخية اصطناعية في نظام اصطناعي أيضاً.(Jackson, Sorensen, 2016, p. 254)

وفي مجال تخصص العلاقات الدولية يعد (نيكولاس أونوف) أول من قدَّم البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" الذي يرى فيه، أنَّ الدول والمجتمعات والعالم، ما هي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم التبادلية مع البناء، فجوهر البنائية هو أنَّ الأفراد يصنعون المجتمع _الداخلي والعالمي_ والمجتمع يصنع الأفراد من خلال القيم والثقافة الخاصة به، وبالتالي الهوية الذاتية الخاصة به وبالمجتمع. (Onuf, 1989)

مجلة جامعة التنمية البشرية
المجلد 5، العدد 1(2019) ؛ عدد الصفحات (16)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v5n1y2019.pp1-16
أُستلم البحث في 12 أيلول 2018؛ قُبل في 5 تشرين الأول 2018
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 10 كانون الثاني 2019
البريد الإلكتروني للمؤلف : anwar.faraj@uhd.edu.iq
حقوق الطبع والنشر ©2019 د. أنور محمد فرج محمود، م.م. تارا طه عثمان. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

ولكن غالباً ما ترتبط البنائية بمقالة (ألكساندر ويندت) "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها" التي تطرقت إلى عمليات التغيير التي كانت قيد التنفيذ في نهاية الثمانينات وتداعيات نهاية الحرب الباردة، وقد كانت الحجة الجوهرية فيها بمنزلة خروج عن التصورات الأكثر بنيوية في العلاقات الدولية، والتي تفترض أنَّ الدول مقيدة بحالة من الفوضى، وقد قدمت المقالة فكرة عن إمكانية الفعل أو اللافعل في ظل تلك الفوضى. (Wendt, 1992)

وخلال ثمانينات القرن العشرين، حدد نقاشان كبيران بنية الدراسة النظرية لحقل العلاقات الدولية، النقاش الأول كان بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد حيث سعى الطرفان لتطبيق منطق النظرية الاقتصادية العقلانية على العلاقات الدولية، لكنهما وصلا إلى نتائج مختلفة جذرياً بصدد قابلية التعاون الدولي، والمكاسب النسبية أم المطلقة للدولة، وغيرها من المسآئل. أما النقاش الثاني فكان بين العقلانيين وأنصار النظرية النقدية، وفيه تحدى النقديون الإفتراضات الوجودية (الأنطولوجية) والمعرفية (الإبستيمولوجية) والمنهاجية (الميثودولوجية) للنظريات العقلانية، في حين إتَّهم العقلانيون النقديين بأنَّ ليس لهم ما يقولونه بشأن العالم الواقعي للعلاقات الدولية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، دخلت البنائية على خط الجدالات النظرية، فأُزيحت محاور الجدالات السابقة من قبل جدالين جديدين: أحدهما بين البنائيين والعقلانيين، والآخر بين البنائيين والنقديين. وكان المحفز على تلك النقطة، صعود وجِدة النظرية البنائية في العلاقات الدولية، تلك النظرية التي تحدت عقلانية ووضعية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وفي نفس الوقت، دفعت النظرية بعيداً عن النقد النظري باتجاه التحليل الإمبريقي للسياسة العالمية. إذ أنَّ المناقشات النظرية الخاصة بالبنائية جائت كبشيرة بنهاية مرحلة وبداية أخرى، أي الوضعية ومابعدها، وهذا التحول لم يكن في الإطار النظري فقط بل إنَّ التحول النظري كان لاحقاً على التحولات العملية في السياسة الدولية، فالتحول كان في السياسة (الحرب الباردة) والنظام الدولي (القطبية الثنائية)، وقد تطلب ذلك طرح التحليل العملي للسياسة والعلاقات والنظام الدولي.

لذلك تتركز **إشكالية** هذه الدراسة في طرح التساؤل حول موقع ومساهمة النظرية البنائية في مجال الدراسة النظرية للعلاقات الدولية ومدى قدرتها على الإستجابة للتحولات التي طرأت على القضايا العالمية بداية من انتهاء الحرب الباردة ومروراً بتداعيات العولمة وانتهاء ببروز ظواهر جديدة لا يمكن تفسيرها في سياق النظريات العقلانية والتأملية السائدة في الحقل.

وتتبنى الدراسة **فرضية** مفادها أن النظرية البنائية بدأت من نظرية تحاول تجسير العلاقة بين النظريات الوضعية ومابعد الوضعية في الحقل ولكنها تحولت إلى نظرية تطرح فكرة (دولة العالم) كمحاولة جديدة لفهم وتفسير التحولات والتعقيدات الموجودة وتوصيف مستقبلي لحقل العلاقات الدولية.

وعليه فإن **الهدف** من الدراسة هو التعرف على إسهامات النظرية البنائية في فهم وتحليل العلاقات الدولية من جهة وتقديم رؤية نقدية لهذه النظرية من جهة أخرى داخل حقل الدراسة النظرية للعلاقات الدولية.

و**المنهجية** المتبعة في الدراسة تعتمد على المنطق الإستقرائي والتركيز على عرض إسهامات بعض مفكرين المنتمين للنظرية البنائية في مجال العلاقات الدولية فيما يعرف بدراسات (Literature Review Studies)، ثم تقديم بعض الانتقادات الأساسية لأهم أطروحات النظرية البنائية من قبل باحثين منتمين إلى نظريات أخرى.

وتنقسم **هيكلية** الدراسة إلى أربعة مطالب، **المطلب الأول** يتناول النظرية البنائية وطبيعة التفاعل بين الهيكل والفاعل في ظل الفوضى، أما **المطلب الثاني** فيشير إلى طبيعة التوجهات مابعد الوضعية في النظرية البنائية، ويدرس **المطلب الثالث** النظرية البنائية وحتمية دولة العالم، أما **المطلب الرابع** فمخصص لنقد النظرية البنائية، وأخيراً ختم البحث بأهم **الإستنتاجات**.

المطلب الأول
النظرية البنائية وطبيعة التفاعل بين الهيكل والفاعل في ظل الفوضى

تعود أصول النقاش حول العلاقة بين البنية (الهيكل) والفاعل (الوكيل) إلى تبني (ماكس فيبر Max Weber) للمقاربة "الفردانية Individualism" وتبنى (أميل دوركهايم Emil Durkheim) للمقاربة "البنيوية Structuralism" في تحليل الظواهر الإجتماعية، حيث أنَّ (فيبر) لم ينكر وجود حياة اجتماعية إلى جانب الحياة الفردية، ولكن يعتقد بوجوب الإهتمام والإحاطة بالخصائص المتعلقة بالأفراد في سبيل التوصل إلى الفهم المتكامل لسلوك الأفراد، والملاحظ أنَّ (دوركهايم) أيضاً لا ينكر الوجود الفردي للأشخاص، لكنه يرفض أن يتم تفسير الظواهر الإجتماعية في ضوء خصائص فردية، فالأفراد هم نتاج الظروف الاجتماعية. (Wight, 2006, p.64)

يقدم (أيمانويل والرشتاين) رؤية مفادها أنَّ جميع الظواهر الاجتماعية ابتداءً من الفقر والصراع وطبيعة الحياة الاجتماعية وانتهاءً بالعلاقات الدولية يمكن فهمها وتفسيرها من خلال معرفة سمتين أساسيتين لـ"النظام العالمي World System"، **الأولى**: أنّ مكوناته مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وأية محاولة للفصل بينها وتحديدها في مجالات مستقلة، كالظاهرة الاقتصادية، أو السياسية ستكون مضللة. أما **الثانية**: فهي أنّ الحياة داخل النظام قائمة بذاتها، ولا تتأثر كثيراً بالمؤثرات الخارجية. وينجم عن هذا أنَّ أي سعي لتفسير التغيير داخل النظام ينبغي أن يركز على التفاعل الداخلي –للنظام- دون الاهتمام بالعوامل الخارجية. (Wallerstein, 1996, p.103)

ولغرض معالجة هذه القضية سنتناول توضيح العلاقة الإشكالية بين البنية والفاعل في الفرع الأول، وإمكانية الفعل في ظل الفوضي من وجهة النظر البنائية في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول
إشكالية علاقة البنية والفاعل في النظرية البنائية

إنّ الوجود المتنافر للدول في حالة الفوضى يوحي أن الفوضى منيعة عن التغيير، بالرغم من إمكانية تعديل آثارها من خلال التعاون، إلا أنَّ البنية الأساسية تظل هي ذاتها. فلا يحظى السلوك المقصود، لاسيما ذلك الذي يرمي إلى تعديل البنية ذاتها، إلاّ بالقليل أو الشرعية النظرية. وهذا يخفق في إدراك الطريقة التي لا تستطيع فرادى الدول إعادة إنشاء البنية فحسب، بل تنطوي على عدم إحتمال تغييرها. (غريفتش، 2008، ص 348-349)

ترى النظرية البنائية أنَّ للبنية والفاعلين تشكيل متبادل، ففي رفضه لإمكانية الفصل بين البنية والفاعلين يستند (ويندت) على ما يقول أنَّها حقيقتان بديهيتان عن الحياة الاجتماعية: **الأولى**: الإعتقاد بأنَّ البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج أو تحويل المجتمع الذي يعيشون فيه. **والثانية**: هي التسليم بأنَّ المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين هؤلاء الأشخاص، فنحن نحيا في عالم له وجود مسبق ومنظَم ومهيكل بحيث يؤثر في سلوكنا ورؤانا، علماً أنّنا وكلاء ذوي مقاصد وهويات مستقلة في هذا العالم ونعمل بالمقابل على تشكيله وإعادة تشكيله على نحو مستمر. (Wendt, 1987, pp. 337-338)

تستمد النظرية البنائية هذه الرؤية استناداً إلى تفريقها بين نوعين من القواعد والتي هي القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية، والقواعد المنظمة لها، فالأولى مهتمة بتفسير أصل الأشياء، بينما تركز الثانية على توضيح العلاقات بين هذه الأشياء (الدول، النظم، والمؤسسات)، فالواقعية الجديدة على سبيل المثال، لا يوجد لديها أي مفهوم للقواعد المؤسسة، فعالم هذه النظرية مكون من فاعلين موجودين أصلاً، وكذلك سلوكهم، لذا فهي لا تتعرض لتفسير أصل وجود مكونات العلاقات الدولية.

ولتوضيح الأمر يمكن اعتماد "السيادة" كإحدى القواعد المؤسسة التي تناولتها الدراسات البنائية، ونظام الدول الحديث لم يتحقق إلا من خلال إدراك القاعدة المؤسسة: السيادة المتبادلة، فالسيادة سمة أصيلة ملازمة لأي دولة حتى لو لم توجد دولة أخرى، لكن هذه السمة لن تصبح حقاً إلاّ عندما تسلم بها الدول الأخرى. فالحقوق هي قدرات اجتماعية تضفى على الفاعلين وتمنح لهم من قبل آخرين، آذنة لهم القيام بأعمال محددة، ويمكن لدولة قوية أن تستخدم قدراتها المادية في الدفاع عن سيادتها ضد هيمنة الآخرين، لكن حتى الدول الضعيفة تستطيع أن تتمتع بالحق نفسه إذا اعترف الآخرون بسيادتها.

وهنا نجد أنَّ السيادة أصبحت قاعدة مؤسسة جائت نتيجة ممارسات اجتماعية، وأدت إلى تحديد سلوك الدول في هذا المجال. (أحمد، 2005، ص 178)

يولي البنائيون في هذه المسألة اهتماماً أكثر بالأبعاد الثقافية القيمية للفاعلين الدوليين، وليس فقط بالإعتبارات المادية المنفعية للدولة، بل الأهم هو كيفية عكس وتمثيل تلك الجوانب المادية والمعنوية على حدٍ سواء. فالرؤية البنائية قائمة على إفتراضين للفاعل والبنية، لايمكن الفصل بينهما، وهي: **الأول**: هو أنَّ البيئة التي يقوم فيها الفاعلون أو الدول، هي إجتماعية كما أنَّها مادية أيضاً. **الثاني**: إن هذا الوضع يساعد الدول على فهم مصالحهم، وذلك بالمساعدة في تكوين تلك المصالح. (Checkel, 1998, p. 325)

إذا كانت البنية مجموعة من المحددات والكوابح الثابتة نسبياً على سلوك الدول، فإن تلك الكوابح هي أيضاً قد تشكل محفزات مادية ومعوقات سياسية، كتوازن القوى والأسواق، والتجارة العالمية، بالرغم من هذا فإن المهم في الرؤية البنائية هي كيف سيؤدي أو لايؤدي الفعل إلى إعادة إنتاج كل من الفاعل والهيكل. ويكون للفعل أو السلوك مغزاه تحديداً من خلال إطارٍ تفاعليٍ جماعي. ويطور الفاعلون علاقاتهم عبر فهمهم للآخرين عبر وسيلة "المثل Norms" في تعاملهم معهم. (Hopf, 1998, p.174)

فالبنائية ترى أنَّ المثل تلعب دوراً تفسيرياً، ويمثل الفهم الجماعي الذي يؤدي أثراً عميقاً في سلوك الفاعلين، فهي تكوّن هويات الفاعلين ومصالحهم ولا يقتصر على تنظيم السلوك. كما أنَّ المثل ليست بناءً فوقياً يقوم على قاعدة مادية، بل تساعد في تكوين وتحديد هذه القاعدة، وعليه فإن الفاعلين _الدول بهوياتها_، والهياكل_بمثلها العالمية_ تتفاعل وتكون بعضها البعض. (Checkel, 1998, p. 336)

وذلك لأنَّ مصطلح "المثل" الذي يستخدمه البنائيون ينطلق من معايير اجتماعية، وهو يعني التوقعات المشتركة بالسلوك الأمثل لهوية معينة، وتأخذ المثل شكلين فهي تعمل كقواعد مُعَرِفة ومُنشِئة للهوية. وفي هذا فانها تفرز فاعلين جدداً أو مصالح أو مجموعة من الأفعال. كما أنَّها وفي بعض الحالات تعرف هوية الفاعل التي من خلالها يمكن تحديد ماهية السلوك الذي يجعل الفاعلين الآخرين يقرون بهوية معينة. وبهذا، فهي مرتبطة مباشرةً بالهويات الجماعية ومتصلة بالمصالح الخاصة، فالمصالح والمثل منشئة لبعضها البعض. (Björkdahl, 2002, p.16)

الفرع الثاني
إمكانية الفعل في ظل الفوضى الدولية

تعد الواقعية الجديدة صاحبة الرؤية التي تصف وتفسر العلاقات الدولية بشكل عام والسياسة الدولية بشكل خاص من خلال مفهوم (الفوضى، Anarchy) فمثلاً يعرف (كينيث والتز Kenneth Waltz) بنية

المنظومة الدولية استناداً إلى ثلاثة عناصر رئيسية، والتي يقول أنها تقرر سلوك الدول بطريقة بنيوية وبغض النظر عن السمات الداخلية لهذه الدول، وأول هذه العناصر هو المبدأ المنظم لهذه البنية وهو فوضويتها، وثانيها، هو توزيع القوة بين الدول داخل هذه البنية، وثالثها هو التشابه الوظيفي لهذه الدول. وبما أنَّ جميع الدول متشابهة وظيفياً في بحثها عن الأمن وتعزيز إمكانات البقاء، فأن العنصر الثالث يسقط تلقائياً من التعريف، لهذا يمكن القول أنَّ تعريف (والتز) للبنية هو في الحقيقة ثنائي الأبعاد: الفوضوية وتوزيع القوة. واستناداً إلى واقعيته، فإن أهم عنصر من عناصر تعريف البنية الذي يعد المتغير السببي الرئيس الذي يعود إليه الفضل في إحداث المخرجات الدولية هو عنصر الفوضوية، بمعنى غياب حكومة مركزية أوسلطة عليا في المنظومة الدولية. (العتيبي، 2010، ص 126-128)

ولكن عند البنائيين إنَّ هذا التعريف مرفوض ومتدارك في الوقت نفسه، وذلك لأنَّ البنائية مختلفة عن النظريات العقلانية في التعامل مع نتائج ثقافة الفوضى، ويمكن تلخيص رؤية البنائية بأنها تستند على سندين أساسيين يمكن التمييز بينهما كالآتي:

أولاً: طبيعة الفوضى: إن تبني الواقعيين الجدد للمنهج "المادي" و"الفردي" يدفعهم إلى القول بأنَّ الفوضوية هي ما يجعل من السياسة الدولية ذات طبيعة صراعية على الطريقة "الهوبزية"، وبشئ من الحتمية، أي أنَّه في ظل هذه الحالة تكون الحروب أمراً ممكن الحدوث دائماً، وتعمل الدول بشكل مستمر على تطوير قدراتها المادية العسكرية للحفاظ على أمنها وبقائها. ولكن إذا كانت الفوضى من صنع الدول كما تدعي البنائية، فسيكون لها أكثر من منطق، فالفوضى بحد ذاتها هي وعاء فارغ ليس له منطق فطري حقيقي، فالفوضويات تكتسب أكثر من منطق كنتيجة لنمط البنية الذي نتصورها بداخلها. (ويندت،2006، ص 346)

أي أنَّ البنائية تقدم تصوراً مفاهيمياً مختلفاً للمفهوم جاعلة منه مفهوماً تترتب عليه تعددية سلوكية مختلفة عن تلك النمطية السلوكية التي تقول بها الواقعية، فالبنائية لا ترفض الفوضى بقدر ما ترفض النظر إليها على أنَّها قوة مادية بحتة خالية من الأفكار والمعايير، ولا يمكن تغييرها أو تحاشي آثارها. (Sampson, 2002, p.429)

يشرح (تيد هوف) رؤية (ويندت) حول "غياب السلطة المركزية عن النظام الدولي" بأنَّها رؤية ناتجة عن تفاعل اجتماعي أنتجته ممارسات قام بها الفاعلون في النظام الدولي والتي أثرت وتأثرت في الوقت نفسه ببنية هذا النظام، أي أنَّ رؤية الدول لطبيعة النظام الدولي والنتائج المترتبة على هذه الطبيعة هي نتاج عمليات وعلاقات اجتماعية بين الوحدات الفاعلة، وهي غالباً الدول وتفاعلها مع بنية النظام الدولي. (Hopf, 1998, p.174)

وهذا الفهم يفسر ما يطرحه (ويندت) بأن الفوضى هي ما يمكن أن تصنعه الدول، فليس هنالك منطق للفوضى متأصل بذاته ومستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده. (ويندت، 2006، ص 212)

ومن ناحية أخرى أنَّ البنائيين يعملون إستناداً إلى مسلمة أنَّ البنية الدولية المعاصرة عبارة عن "ثقافة متوسطة" أو مجتمع يتشكل حول مجموعة من القواعد والمعايير بغض النظر عن المنافسة السائدة بين أعضائها، ولهذا تؤكد البنائية أنَّ وضع الفوضى ليس عائقاً أمام ظهور وتطور سلوك تعاوني بشكل كبير. (Dunne, 1999, p. 327)

لذلك يؤكدون على أن رؤية الواقعية الجديدة هي رؤية قاصرة لأنَّها محدودة، والحقيقة أنَّ رؤيتنا تتحدد وتتأثر بتفسيراتنا ورؤانا المتعددة التي جائت نتيجة التفاعل بيننا كفاعلين وبين العالم من حولنا كبناء ومواقفنا الأنطولوجية والأبستمولوجية عن هذا العالم.

وفقاً للنظرية البنائية والقول لـ(نيكولاس أونوف) فإن "الفعل يأتي قبل العالم وأنَّ العالم ليس معطى مسبقاً بل إنّه الفعل الذي يصنع العالم". (Onuf, 1989, p.2)

فالتفاعل بين العالم والفرد، أو الفرد والمجتمع، ومن أجل دراسة عملية التأثير المتبادل بينهما يجب البدء من الوسط، أي من آلية التأثير بينهما، وتلك الآلية هي "القواعد Rules"، وهي تمثل العبارة التي توجهنا إلى ما يجب أن نفعله، وفي هذه الحالة فإن عبارة "ما هو الشيء الذي يؤلف المعيار أو المقياس الذي يجب أن يفعله الناس في ظروف متشابهة، وكلمة " يجب Should" هي التي تخبرنا بضرورة الالتزام بالقاعدة، أو تحمل النتائج وقاعدة أخرى تطبق خاصة بحالة عدم تطبيق القاعدة الأولى. (Onuf, 1999, p.59)

يمكن تعريف الهويات، بأنها هي أساس المصالح، ما يعني أنَّ الجهات الفاعلة "تعرف مصالحها في عملية تعريف المواقف". والمؤسسات هي مجموعات أو هياكل ساكنة نسبياً من الهويات والمصالح، والتي عادة ما تشرع وتؤسس على شكل قواعد أو معايير، ولكن ليس لها قوة تحفيزية بمقتضى تفاعل الجهة الفاعلة اجتماعياً مع المعرفة الجماعية ومشاركتها فيها، وتعد "المساعدة الذاتية" في حد ذاتها مؤسسة ضمن الفوضى ولكنها ليست المؤسسة الوحيدة الممكنة، حيث أنَّه يمكننا الإشارة إلى أمثلة من الأنظمة الأمنية الأكثر تعاونية، وعليه، فإن السلطة والمؤسسات ليسا تفسيرين متعارضين، كما يفترض غالباً، ومن أجل الانطلاق من الهيكل إلى الفعل –أو التطبيق-، فمن الضروري مراعاة "هيكل الهويات والمصالح في النظام، والذي بني بطريقة "بينذاتية Intersubjective" أو تفاعل أشخاص، والمعاني التي تنظم من خلالها الأفعال، تنبع من عملية التفاعل. (Wendt, 1992, p. 396-397)

وعليه يمكن القول بأن عملية التفاعل مهمة ومركزية بالنسبة للنظرية البنائية، لأنها تولد إمكانية إنتاج وإعادة إنتاج المواقف المختلفة بناء على أنماط مختلفة من التفاعل بالإستناد إلى هويات الفاعلين وانعكاسها على كيفية تعريف

المصالح. وتنشأ القواعد نتيجة التفاعل بين الفاعل والبنية وكيفية التوصل إلى صيغة معقولة ومقبولة للعلاقة بين المثل والمصالح وإنتاج هوية محددة ضمن ثقافة سائدة.

ثانياً: نتائج الفوضى: حاولت البنائية إدخال جانب إجتماعي ثقافي هوياتي معياري في تعريف ووصف البنية الدولية، وإذا تمت عملية مزج هذه الجوانب واعادة تعريفها وفقاً للصورة المتولدة منها جميعاً، فإن الفوضى ستكون بنتائج مختلفة، حيث أنَّها تنتقد الواقعية الجديدة لإيعازها أنَّ بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية لا تتيح لفاعليها سوى مفاهيم وثقافات أهمها (مساعدة الذات Self-Help)، في ظل (المعضلة الأمنية Security Dilemma)، فالبنائية لا ترفض فوضوية النظام الدولي، بل تطرح احتماليات اختلاف طبيعة ونتائج الفوضى الدولية، إذ هناك على الأقل ثلاث ثقافات مختلفة:

أ. **الثقافة الهوبزية Hobbesean View:** تتسم هذه الرؤية بأنَّها تنسجم وتتطابق مع رؤية الواقعية الجديدة لبنية النظام الدولي الذي يجعل الدول تعيش في حالة من عدم الوضوح وخوف من تزايد قوة أي دولة أخرى، ولذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها الذاتية التي تقود إلى نظام الاعتماد على الذات، وهذا يقود إلى نوع من سباق التسلح وسلسلة من الإجراءات المتتالية من السياسات التي تقود إلى حرب الكل ضد الكل. وهنا تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنَّها أعداء، وحيث الحرب والصراع هما السلوك السائد، كما في منظومة ماقبل 1648. (ويندت، 2006، ص 360)

ب. **الثقافة اللوكية Lockean View:** تحتل هذه الرؤية موقع الوسط بين الرؤى الثلاث، إذ تستند إلى الفلسفة السياسية لـ(جون لوك)، وبدورها تعتمد على أفكار (هيوغو غروشيوس Hugo Gracious)، الذي يعد الدولة وحدة فاعلة مستقلة في ظل غياب السلطة المركزية من النظام الدولي، وهذه الدول تتنافس وتتصارع من أجل تحقيق مصالحها، ولكن هذا التنافس يكون من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول. وهنا تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنَّها متنافسة، ولكنها مع ذلك تلتزم بمبدأ "عش ودع غيرك يعش"، وتعترف بحق كل منها في البقاء، كما في منظومة ودول ويستفاليا بعد 1648. (ويندت، 2006، ص 385)

ج. **الثقافة الكانتية Kantian View:** تعتمد هذه الرؤية على أفكار الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت Immanuel Kant) الذي رأى أنَّ النظام الدولي يشكل مجتمعاً أو نظاماً عالمياً فيه قيم مشتركة مقبولة من الوحدات جميعها. والعالم بكامله هو موطن للإنسانية فهو لا يرى أنَّ غياب السلطة المركزية يعني الصراع والحياة في حرب الكل ضد الكل. وهذه الرؤية تركز على وجود "نظام أخلاقي عالمي" وهي تتخذ مفهوماً للطبيعة البشرية أكثر تفاؤلاً، وإيجابية، ويمكن اعتباره عالمياً من حيث إيمانه بوجود مبادئ أخلاقية محددة يمكن تطبيقها على جميع القضايا. حيث تتعاون الدول مع بعضها البعض وحيث تحل مفاهيم أخرى مبنية على "الهوية الجمعية Common Identity" محل مفهوم (هوبز) القائم على "مساعدة-الذات"، وحيث يحل التعاون الحقيقي محل الحرب الدائمة، كما في منظومة مابعد 1945. (ويندت، 2006، ص 408)

فالفوضى البنيوية هي حالة تمثل ثقافةً "هوبزية"، واعتماد تلك الثقافة فقط في وصف وتفسير السياسة الدولية هي أحادية معرفية وقصور أنطولوجي من وجهة نظر البنائية. فاعتماد "الهوبزية" في البنية هي تهميش لمنطقيات أخرى ليست أقل تأثيراً من تلك المعتمدة من قبل الواقعية الجديدة. ففي ظل وحتمية وجود ثقافة واحدة هوبزية، فإن النتائج التي تولدها تلك الثقافة هي لصيقة بها هي فقط، ولكن إذا تم إعتماد قراءة الثقافات الأخرى للفوضى، فإن نتائجها ستكون مختلفة باختلاف الثقافة المعتمدة.

المطلب الثاني
طبيعة التوجهات مابعد الوضعية في النظرية البنائية

في أواخر ثمانينات القرن العشرين، تضافر عاملان لتهميش التحليل المجتمعي في دراسات علم العلاقات الدولية. أما الأول فكان المادية الطاغية للمنظورات الكبرى، فبالنسبة للواقعيين الجدد كان المحدد الأساسي لسلوك الدول هو التوزيع السائد للقدرات المادية بين الدول في النظام العالمي، وهو محدد يمنح الدولة محفزاً قوياً للبقاء، الذي يقوده بدوره التنافس من أجل القوة، أما الليبراليون الجدد، فبالرغم من افتراضهم أهمية المؤسسات الدولية، فقد رأوا مصالح الدولة، ماديةً بصورة أساسية. أما العامل الثاني فقد كان التصور العقلاني السائد عن الفعل الإنساني الذي تلخص في السعي باعتبارهم فاعلين استراتيجيين منعزلين كالذرات يسعون وراء مصالحهم الذاتية، وهم بذا افترضوا شكلاً نمطياً للعقلانية الأداتية عند جميع الفاعلين السياسيين. وباجتماع هذان العاملان أي مادية وعقلانية النظريات السائدة، فقد تم تهميش الجوانب الإجتماعية للحياة الدولية، ما لم يتم اختزال المسار الإجتماعي إلى مجرد تنافس إستراتيجي يدفعه السعي وراء القوة. (سميث، 2006، ص 344)

تقدم البنائية نقداً للطبيعة الوضعية لمنهجية التيار الرئيسي في العلاقات الدولية، التي تعكس اتجاهاً تغلب عليه الأحادية المنهجية والفكرة القائلة بأن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية هي من نوع واحد. والنتائج (وفقاً للوضعية) تعد شرعية وصحيحة عندما تأتي عبر إجراءات ووسائل محددة. ووفقاً للبنائية فإن هذه الطريقة تنزع عن العلم مهمته الأولى بحسبانه "نموذجا للمعرفة Paradigm of Knowledge". (أحمد، 2005، ص 167)

من هنا ظهرت البنائية مستندة إلى الأسس الفكرية القائمة على نموذج متميز بذاته، سنقوم بدراسة الأسس الذاتية لتلك الفلسفة من خلال تناول

الأساس الفكري للإدراك في الفرع الأول، وتناول إجتماعية البنى أساس لاتماثل الدول في الفرع الثاني.

الفرع الأول
فكرية المعايير أساس اختلاف الإدراكات

شكلت المفاهيم المادية كـ(القوة والمصلحة والمؤسسات الدولية) معظم النقاشات النظرية طيلة الفترة التي كانت النظريات العقلانية سائدة. والحقيقة أنّ المادية أنكرت على الأفكار والمعايير والقيم المشتركة أن تتمتع بمكانة العلة السببية، واختزلت العقلانية المسار الاجتماعي في الاستراتيجية وتجاهلت خصوصيات المجتمع والهوية والمصالح والمنافسة. لكن البنائيين أعادوا البحث السوسيولوجي إلى قلب علم العلاقات الدولية، عن طريق إعادة تصور المسار الاجتماعي باعتباره مجالاً تأسيسياً للقيم والممارسات، وعن طريق تسكين الهويات والمصالح الفردية في ذلك المجال. (سميث، 2006، ص 345)

ويختلف البنائيون عن العقلانيين في تصوراتهم للمنطق المهيمن الذي يحكم سلوكات ونشاطات الفواعل أو الوكلاء، فاذا كان العقلانيون يعرفون السلوك بالاعتبارات المادية البحتة، فان البنائيين يرون أنّ السلوك محكوم بالإعتبارات المثالية والقيمية، فالدول في سلوكاتها دائماً ما تبحث عن التطابق بين سلوكها ومبررات شرعنته. علماً أنّ هذا الطرح البنائي لا يدل على رفض المادية رفضاً تاماً، ولكنهم يقترحون العودة إلى البنى والمعاني المشتركة بينها، والتي على أساسها تدرك وتفهم هذه التصرفات، فإلى جانب المدلول المادي للظواهر توجد مدلولات معنوية وفكرية وقيمية تؤثر على إدراكها وفهمها، وبدونها يكون الإدراك المادي ناقصاً. (Philips, 2007, p. 63)

والحقيقة أنّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو عن جدوى إسناد الأسس إلى الفكر أو المثالية، لا المادية؟ فما هي الحكمة من أن تكون أسس القوة والمصلحة (مثلاً) فكرية أم لا؟

يحاول (ألكساندر ويندت) الإجابة على هذا السؤال في كتابه (النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية) بقوله "إن كثيراً من القدرة الظاهرة للشروحات المادية إنما هو في الحقيقة معتمد على وجود مسلمات مغمورة أو ضمنية عن محتوى الأفكار وتوزيعها. فالفكرة الاساسية هنا هي أنّ معنى القوة، ومحتوى المصالح إنما هما من عمل الأفكار وليسا ذاتيين. فإذا كان الحال كذلك، فإننا لا نستطيع أن نقيّم نتائج المادية على أنها بهذا الشكل إلاّ بعد أنْ نوضح الشروط المثالية (الأفكار) لشروحات القوة والمصلحة ونعرفه". (ويندت، 2006، ص 144)

إنّ ما يقصده (ويندت)، هنا هو أنّ ما تم بحثه عن القوة والمصلحة والمؤسسات لم يكتمل، فالأصول الحقيقية للأسس المادية المحركة للعلاقات الدولية هي ليست ماديةً بدورها، بل هي معنوية أو فكرية.

يولي (ويندت) أهمية كبيرة بالمعايير(Standards) المستمدة من القواعد (Rules) ، فهي تشكل أساس المعنى في الحياة الاجتماعية، فالبنائية التي يطرحها تشدد على الأهمية الكبيرة للقواعد بالنسبة للواقع الاجتماعي، فهي التي تنظم وتضبط سير العالم من جميع نواحيه، لذا فهو يركز على ضرورة الانطلاق من القواعد، فالقاعدة يمكن تعريفها بحسب (ويندت) بـ"أنها بيان أو مقولة تخبر الناس عما يجب أن يفعله". (Zehfuss, 2002, p. 19)

وهو بذلك يبين أهمية القواعد المشكّلة للتصرف وتلك القواعد لابد أن تكون فكرية. وفي هذا السبيل فإنّنا نرى أنّ (ويندت) يلوح في فلسفة العلم في كتاباته، فهو يرى أنّ ما يشرحه في العلاقات الدولية يحتاج إلى الأسانيد والمبررات المثبتة علمياً، لأنّ فكرية القواعد والأسس لا تتفق (على الأقل) مع مادية الأسس التي تقوم عليها النظريات العقلانية.

يرى (ويندت) بأنّ (الإجماع المادي) الذي شكّله الواقعيون والليبراليون، أدى إلى تحول مفاهيمها إلى إشكالية، وليست مسلمات، مما أدى إلى تشكيل رؤى مختلفة قائمة على الاهتمام بالأفكار إبتداءً من (سنايدر Snyder وبيرك Bruke وسابين Sapin)، الذين بدؤوا مشروعاً بحثياً حول الدور الذي تؤديه نظم المعتقدات والقناعات والإدراكات في صناعة القرار في السياسة الخارجية. وقد تطور هذا المشروع بشكل كبير، بإضافات تنظيرية متعددة حول الهوية، والآيديولوجيات، والثقافة والأفكار. بمعنى آخر، تحولت مفاهيم الاتجاه السائد ذاتها تمثل إشكالية، ولم تعد تؤخذ على أنها مسلمات في نظرية العلاقات الدولية، وأصبح العلماء الماديون يواجهون عملية إحياء مثالية تتمثل في مواجهة السؤال التالي "ما هو الفرق الذي يمكن أن تُحدثه الأفكار؟" في السياسة الدولية. (ويندت، 2006، ص139-140.)

يدَّعي (ويندت) بأنه في إمكان البنائية أن تكون بمثابة جسر يربط الفجوة بين المناهج الوضعية ومابعد الوضعية في العلاقات الدولية. فهي من ناحية تشترك مع الواقعية والليبرالية في السمات الأساسية للسياسات العالمية، وهذا هو الجانب الوضعي الذي يتبناه، ويهتم من ناحية أخرى بهوية الفواعل والطريقة التي يتشكل بها سلوكهم وأفعالهم، وهذا الجانب من الموضوعات الأساسية في مدخل مابعد الوضعية. (فرج، 2007، ص 431)

فالبنائيون يعيبون على المنفعيين وفي مقدمتهم الليبراليين الجدد نظرتهم "الفردية" للأفكار والمعتقدات، وذلك حين ألحقوها بالأفراد وأخرجوها من دائرة الفعل الجماعي، حيث قالوا بأنّ طبيعة الدول وهوياتها هي محددة سلفاً ككائنات عقلانية ومنفعية تسعى دائماً إلى المزيد من الثروة، والرفاه الاقتصادي، بينما ينظر البنائيون للأفكار فوصفها بناءً اجتماعياً ينتج التفاعل المستمر والمتبادل بين الأفراد، والذي ينتج بدوره مايسمى بالأفكار الجمعية المشتركة أو مايعبرون عنه بـ"القصد أو الفهم الجماعي"، والذي يعتمد على الممارسة الاجتماعية التي يمكنها أنْ تعيد إنتاج هذا الفهم. (أحمد، 2005، ص 176)

فالبحث عن المصلحة لا يمكن أن يوجد بصورة معزولة عن التأثير والتأثُر الاجتماعي، فما أهمية إمتلاك شئ معين إنْ لم يتم قياسه من جانب، ومن جانب آخر فإن الاختيار الاجتماعي لن يتم مالم تحتك الصفات الذاتية بعناصر أخرى في اطار مايمكن اعتباره فوزاً لذاتٍ منافِسة.

الفرع الثاني
البنى الإجتماعية أساس لعدم تماثل الدول

قام البنائيون تتسليط الضوء على عدة أفكار رئيسية فيما يتعلق بأهمية البنية الإجتماعية في السياسة والسياسة الدولية، وقد سجلت (كارين ماري فيرك) أهمها في ثلاث نقاط أساسية، يمكن تلخيصها في: (فيرك، 2016، الصفحات 433-435)

أولاً: إن فكرة البناء الاجتماعي تقترح وجود اختلاف عبر السياق بدلاً من وجود واقع موضوعي منفرد. فالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، غالباً ما إفترضت تماثل الدول، عبر الزمان والمكان، أما التغييرات التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة، فقد كشفت عن أهمية السياق التأريخي وأثارت تسأولات عن الانتقال من الصراع إلى التعاون أو التحول من السلام إلى الحرب.

ثانياً: أكد البنائيون على الأبعاد الإجتماعية للعلاقات الدولية، وأظهروا أهمية المعايير، والقواعد، واللغة على هذا المستوى. أما أهمية أفكار غورباتشوف في وضع حدّ للحرب الباردة، وازدياد أهمية معايير التدخل الإنساني، وانتشار القيم الديمقراطية الليبرالية، فقد أدّت إلى إثارة تساؤلات نقدية حول تأكيد الواقعية حصرياً على المصلحة المادية والقوة. وقد شدّد البنائيون على أنّهم سعوا إلى إعطاء تفسير "أفضل"، مبني على تحليل للكيفية التي تجتمع فيها العوامل المادية مع العوامل الفكرية في بناء مخرجات مختلفة.

ثالثاً: حاجج البنائيون بأن السياسة الدولية، وبعيداً من الواقع الموضوعي، هي "عالم من صنعنا". ورداً على كثرة محددات "البناء" في النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، قدّم البنائيون احتمال "الفاعلية Agency" وشدّدوا على عمليات التفاعل. ولا يعني ذلك أنّ لدى الجهات الفاعلة حرية تامة في اختيار ظروفها، بل إنّها تتخذ خيارات أثناء عملية تفاعلها مع الاخرين، ونتيجة لذلك، فإنّها تجلب إلى الوجود "وقائع" متميزة تأريخياً، وثقافياً، وسياسياً.

إنّ الظواهر الاجتماعية مثل (الدول والتحالفات والمؤسسات الدولية) وهي المواضيع الجماعية للعلاقات الدولية، قد تَبني على المادة الأساس التي هي الطبيعة الإنسانية، ولكنها تأخذ أشكالاً تأريخية، وثقافية، وسياسية معينة هي نتاج التفاعل البشري في عالم اجتماعي. فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلةً بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. ويوافق البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يرون أنها لا تعني شيئاً في حد ذاتها لأنّ هناك اختلاف بين الفوضى الناجمة عن الاصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك الناجمة عن الأعداء، بالرغم من أنّ الاثنتين ممكنتان، فالمهم هو أنّ تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ضل الفوضى. فقد تكون للدولة هويات إجتماعية مختلفة، تعاونية أو تنازعية وأنّ مصالحها تتنوع وفقاً لها. (غريفتش، وأوكلاهان، 2008، ص 109)

يرى (ويندت) بأننا نبالغ في الافتراض إذا كنّا نفكر بأنّ الدول لديها مصالح قائمة قبل التفاعل. فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول، إنّ مثل هذا الادعاء أو ذلك الذي يقول: إنّ الدول هي في وضع الأفراد في مثل "صيد الوعول" الشهير لـ(روسو) يفترض مسبقاً أنّ الدول قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها، وبدلاً من ذلك فان المساعدة الذاتية لا تظهر إلاّ من جراء التفاعل بين الدول. (سميث، 2004، ص396)

إنّ القبول التلقائي لمفاهيم المعايير والقيم والقواعد الاجتماعية يجب ألا يعمي الباحث الاجتماعي عن حقيقة كون أياً من هذه المفاهيم موصل بواسطة عملية تفاعل اجتماعي عملية ضرورية ليس لتغيير هذه المفاهيم فقط ولكن بنفس القدر ضرورية من أجل الإبقاء عليها في صيغة ثابتة. فالعملية الاجتماعية في حياة الجماعة هي التي تخلق القواعد، وتحافظ عليها، وليست القواعد هي التي تخلق حياة الجماعة وتحافظ عليها. (ويندت، 2006، ص 262)

يهتم البنائيون بالعلاقة بين الهيكل الفردي والهيكل الاجتماعي، لكنهم يركزون كذلك على دور المعايير وطرق الادراك المشترك للسلوك المشروع، فالهياكل لاتقوم بالتقييد فحسب، وإنّما تقوم أيضاً بتشكيل هوية الجهات الفاعلة. فالأفراد في البنائية يوجههم "منطق الملائمة" أي أنّ ماهو عقلاني هو محصلة للشرعية، كما يعرف من خلال القيم والمعايير المشتركة ضمن المؤسسات أو الهياكل الاجتماعية الأخرى. لأنّ الذات، وفقاً لهذا المنطق تصبح اجتماعية من خلال اكتسابها هوية مؤسسية وتحقيقها، فمثلاً ليست الاعتبارات المتعلقة بالقوة هي السبب الذي يجعل من معايير حقوق الانسان مقيدة، بل إنّه كونها من الخاصيات التأسيسية للدول الديمقراطية، وهي تصبح أيضاً مكوِنة لإدراك الدولة على المستوى الدولي. (فيرك، 2016، ص 437-438)

وفي سياق التوجهات مابعد الوضعية للبنائية يحسب لها مساعدتها على إعادة تنشيط التنظير القيمي في العلاقات الدولية. ولم يكن ذلك بسبب أنهم استغرقوا في التأمل الفلسفي حول طبيعة الخير والشر، وهو مشروع اكتسب دفعة قوية مرةً اخرى بسبب تعدد الأزمات الأخلاقية التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة ومسيرة العولمة. لكن البنائيين كشفوا ضعف القوة التفسيرية للنزعة الشكية القائمة على المادة، والقائمة على إعلاء شأن الحسابات العسكرية والثروة. ورغم أنّ تلك المثالية الإمبريقية التي قدمتها البنائية لاتقدم

إجابات للأسئلة التي طرحها منظرو الأخلاق الدولية، لكنها تسهم في تطور التنظير الأخلاقي ذي توجه فكري وأكثر فلسفية. وذلك بوسيلتين: الأولى، هي إضفاء الشرعية على هكذا نوع من التنظير وإمكانية حدوث تغيير دولي تقوده الأفكار. والثانية: هي المساعدة في توضيح ديناميات وميكانيزمات هذا التغيير. (سميث، 2006، ص 346-347)

ومن النقاط المهمة، إثارة مسألة الهوية النظرية **العالمية** للبنائية، فالواقعية والليبرالية تدعيان شمولها الدولي، ولكن فيما يخص التطبيق فانهما أمريكيتان بإمتياز. حيث يرى (ريتشارد نيد ليبو) "أنه سواء نموذجهما المعرفي، أو مجلاتهما ليست أكثر دولية من لعبة البيسبول الأمريكية. وبالرغم من وجود أكاديميين منتشرين حول العالم ينتمون للجانب الواقعي أو الليبرالي، إلا أنّ وجود المبادئ والأسانيد النظرية هي خاصة بالأمريكيين حتى وإنْ كان في ضل وجود أعضاء أوروبيين مغروسين في التنظير الأمريكي، فإن ذلك لا ينفي إنتماء افتراضاتهم الأساسية وبنائهم الابستمولوجي للأمريكيين. وممّا يعزز الوجود العالمي للبنائية، فهو ضمهم البريطانيين، والأمريكيين، وكذلك المنظرين الأوروبيين أيضاً". (Lebow, 2016, p. 61)

والواضح أنّ صفة العالمية التي يحاول البعض إلحاقها بالبنائية هي بناءً على إفتراضين، الأول: هو وجود المبادي النظرية والمتغيرات المعرفية التي تشمل من هم ليسوا في بؤرة سياسات القوة، والمصلحة التي تستند إليها الواقعية والليبرالية، وهذه يمكن أن تكون الثقافة، والإدراك الثقافي لأمةٍ ما ممما كان موقعها من سياسات القوة المصلحة الغربية. أما الثاني: فهو وجود منظرين لا ينتمون إلى المدارس الأمريكية.

الفرع الثالث

البنائية وجسر الهوة بين العقلانيين والتأمليين

تنتمي البنائية إلى مرحلة النقاش الرابع في العلاقات الدولية، فهي من النظريات مابعد الوضعية ولكن يمكن اعتبارها نظرية للتقريب ما بين النظريات العقلانية والتأملية، وبالرغم من أنّ مفاهيمها عن طبيعة العلاقات الدولية في الحقبة مابعد الوضعية ليست جديدةً كلياً فهي تعود إلى المفاهيم الـ"هيغلية" في الفكر السياسي، إلا أنّ إستمدادها من الفكر وربطه بالعلاقات الدولية كمحاولة للتفسير والتحليل من جهة، واستثنائيتها الفكرية واعتمادها على الأسس الأصيلة التي تحرك العلاقات الدولية من جهة أخرى ممد لإعتبارها مرشحة قوية لإعطاء الإجابات الجذرية على الأحداث القائمة في النظرية والواقع الدولي.

من هنا وقعت على عاتق البنائية مسألة التوفيق بين الأبعاد العقلانية وإيجاد **البينية** النظرية التي تكفل تقارب النظريات العقلانية من جهة ومابعد الوضعية من جهة أخرى. وذلك بفعل مجموعة من العوامل الأنطولوجية والإبستيمولوجية والميثودولوجية، فهي ترفض أن يكون التعامل مع الواقع بشكل مستقل عن الإنسان والعوامل المجتمعية، وهي في هذا تبدو في قلب النظريات ما بعد الوضعية (أنطولوجياً)، أما بخصوص إعترافها بالفوضى الدولية، والدولة كفاعل أساسي فهي بهذا تقترب من العقلانية (أبستمولوجياً)، وبما أنّ البنائية ترى القيام بمهام المرحلة البينية نظرياً وعملياً هي مسألة ضرورية (ميثودولوجياً).

وبما أنّ الإبستيمولوجيا متعلقة بإمكانية أن تكون لنا معرفة موضوعية عن البنى الخارجية، أم لا، فإنّ البنائية تقر بالمشروع العلمي المبني على تكذيب النظريات في مقابل الشواهد والأدلة الإمبريقية، وهو ما يقول عنه (ويندت) "أنّ العلماء، وليس الفلاسفة هم من يقررون في النهاية ماهو علمي". (Wendt, 1995, p. 75)

وفي هذا القول محاولة صريحة للتقرّب من الوضعية العلمية، وهذا التقرّب يؤهل البنائية إلى أن تكون نظرية الأرض الوسطى بين الوضعيين ومابعد الوضعيين، حيث أنّ البنائيين يقرون بالوجود الموضوعي للبنى الاجتماعية والذي يقابل وجود الأفراد كحقائق إجتماعية خارجية عن البنى.

ومن جانب آخر، تتميز البنائية بإعتراف صريح فيما يخص مسألة المابعديات فيها، فهي تعي عدم إستقلالها عن النظريات الوضعية المتمثلة ضمن النظريات العقلانية في العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) بشكلٍ كامل وقطعي، وهو ما دعا إلى تسميتها بجسر نظري للربط بين العقلانيين والتأمليين، وذلك لأنها تشتمل على أبعاد أنطولوجية بسمات مابعد وضعية، وفهي تضم إسهامات أبستيمولوجية بروح وضعية في بعض الحالات.

يشرح (ويندت) هذا التوجه البيني في البنائية بدعوته إلى ضرورة بناء جسر بين التقليدين (العقلاني والتأملي) من خلال تطوير حجة تفسيرية، بدلاً من الإدعاء الليبرالي القائل أنّ بوسع المؤسسات الدولية تحويل هويات الدول ومصالحها، يمكن أنْ تكون إستراتيجية البنائية هي بناء ذلك الجسر عن طريق المجادلة ضد الواقعية الجديدة بأنّ المساعدة الذاتية لا تعطى من قبل البنية الفوضوية بمعزل عن العملية، وإنّ المساعدة الذاتية وسياسة القوة لا تنجمان منطقياً أو عفوياً من الفوضى، وإذا كنّا اليوم نجد أنفسنا في عالم المساعدة الذاتية فإنّ هذا يعود إلى العملية لا إلى البنية. فلا يوجد منطق للفوضى بمعزل عن الممارسات التي توجد وتعطي صفة فورية لبنية من الهويات والمصالح بدلاً من بنة أخرى، وليس للبنية وجود أو قوى عرضية طارئة في معزل عن العملية. إن المساعدة الذاتية وسياسة القوة مؤسستان وليستا سمتين أساسيتين للفوضى. (سميث، 2004، ص 398)

المطلب الثالث
النظرية البنائية وحتمية دولة العالم

يطرح (جون ميرشايمر) خمس فرضيات للواقعية الجديدة، وهي: أولاً: النظام الدولي هو فوضوي. ثانياً: أنّ للدول قابليات هجومية، ثالثاً: عدم التأكد من نوايا الدول الأخرى، رابعاً: رغبة الدول في البقاء، وخامساً: عقلانية الدول في تفكيرها وسلوكها. ويقوم (ويندت) بمناقشة هذه الفرضيات ويطرح فرضيتين إضافيتين وهي أولاً: الإلتزام المنهجي بكون الدول هي وحدة التحليل، وثانياً: أهمية التنظير المنهج على المستوى النظامي الدولي. (Wendt, 1995, p. 72)

يرى (ويندت) أنّ الواقعية الجديدة البنيوية هي ليست بنيويةً بما يكفي أو إنّها ليست متصلة بالهيكل بالصورة المطلوبة. فالتصور المفاهيمي الذي تقدمه الواقعية الجديدة للفوضوية الدولية، وكونها بنية مادية صرفة وخالية من أي محتوى ثقافي أو إجتماعي، يبدو عاجزاً عن شرح إمكانية التغيير في السياسة الدولية. وهو ما تداركه (ويندت) في أطروحته عن حتمية دولة العالم (Why a World State is Inevitable). وحيث أنّ فشل الواقعية الجديدة في التنبؤ بانهيار بنية الحرب الباردة بوصفه دليلاً قوياً على عجزها عن شرح التغيير، وفي ذلك يذهب كل من (كاتزينشتين) و (ويندت) إلى القول بأنه تناقض ظاهر بين عالم متغيّر بشكل سريع وبين عالم الواقعية الجديدة الجامد. (Katzenstein, 1989, p. 291)

ينتقد (ويندت) قائلاً: "فاذا كانت الحرب الباردة هي سند الواقعية الجديدة فإنّ تلك الحرب كانت واقعاً وحقيقةً لنا ولـ(ميرشايمر) على حد سواء". (Wendt, 1995, p. 75)

فكيف يمكن التحليل استناداً إلى وجودها واستمراريتها كما في الواقعية الجديدة، ولكن في ذات الوقت التحليل استناداً إلى إغفالها كما تتهم بذلك البنائية، فالواقع الدولي لا يمكن حصره في إطار محدد أو نظرية واحدة. حيث لا يمكن الإستبقاء على الإدعاءات الواقعية من نفس المنطلقات إلى عين النهايات وبصورة مستمرة. بل يجب توضيح ما يمكن أنْ يحمله واقع معين من شروط تغييره، وتوجهه إلى حالة قد تكون نهائية، فالنظام يميل إلى التطور نحو حالة نهائية ومرحلة أخيرة ومستقرة. وهذه القراءة المختلفة طورها (ويندت) فالبنائية كنظرية يمكنها تحليل التغيير والإستقرار في النظام الدولي. وبهذا يمكن القول أنّ (ويندت) قد حاول توجيه النظرية البنائية نحو تأسيس مفاهيم التغيير الدولي وامكانية وآلية حصولها، من جانب، والتركيز على المعايير الدولية الخاصة بالبنية الدولية من جانب آخر، وذلك اعتماداً على الإنتقادين الأساسيين اللذيَن وجههما (ويندت) للواقعية الجديدة.

يستند (ويندت) في أطروحته عن "حتمية الدولة العالمية" على سندين أساسيين، هما: أولاً: الفوضى، باحتمالية تحقق نتائجها الثلاث (الهوبزية واللوكية والكانتية). وثانياً: الإعتراف: حيث أنّ نتيجة سعي الأفراد والجماعات للحصول على الإعتراف بهم فإنّ النظام سيتطور ويتغير نتيجة عدم الإستقرار في المرحلة الأولى نحو مرحلة أخرى، وهذه الأسس هي التي طرحها (هيغل) ضمن "صراع الأضداد " و"الإعتراف".

إذا كان من الممكن الإفتراض أن النظام الدولي يتحرك من حالة إلى أخرى، فإلى أية مرحلةٍ نهائية يتوجه النظام الدولي؟ وما هي الآليات المتبعة؟ ويجيب (ويندت) بأنّه هناك ثلاث صور نهائية، وهي: (Wendt, 2003, p. 492-494)

الصورة الأولى: صورة الفيدرالية السلمية العالمية المكونة من الدول الديمقراطية، كما حدده (كانت). والصراع هنا هو ما يمكن أنْ يخلق "الإختلاطية غير الاجتماعية Unsociable sociability"، أي أنه بالرغم من الوجود الجماعي للدول فإنّ ذلك لن يخلق لديها الهوية الجماعية. وستُبقي الدول على سيادتها.

الصورة الثانية: صورة العالم الواقعي "من النظرية الواقعية" الذي تصارع فيه الدول القومية للحصول على الإعتراف، كما حدده (هيغل. وهنا الحرب هي الإحتمال الأكثر قوة. أما الصراع فهو للحصول على اعتراف يُمكّن الدول الحصول على الإعتراف الذي سيخلق التحول من الهوية الذاتية للدول نحو هوية جماعية.

الصورة الثالثة: صورة نشوء دولة العالم، حيث يرى (ويندت) بأنّ التطور التكنولوجي سيسهل مالم يتمكن لا (كانت) ولا (هيغل) من أخذه في الحسبان، أي إمكانية تسهيل التواصل عبر الدول، وتسخير التكنولوجيا لهذا الغرض أكثر من تسخيرها للحصول على ترسانة عسكرية مغزاها وجود معضلة أمنية تحاول الدولة السيطرة عليها، وبالتالي إنتاج فوضى مكلفة مادياً في بنية النظام الدولي.

وبالتالي فإنّ من الممكن القول أنّ الصراع بين الدول سينتج "دولة العالم". وذلك اعتماداً على العواقب الكارثية التي يمكن أنْ يحدثها الصراع من أجل البقاء، وما يمكن أنْ تخلقه مسألة التطور التكنولوجي، وفي ظل أخذ هذين العاملين بنظر الإعتبار فإنّ النظام الدولي سيتطور من مرحلة إلى أخرى.

ويحدد (ويندت) خمس مراحل أساسية، يبين فيها تطور من نظام الدول إلى دولة العالم، كالآتي:

المرحلة الأولى: نظام الدول System of States: وهي مرحلة اللا إعتراف الكلي، أي مرحلة "حرب الكل ضد الكل" كما يسميها (هوبز)، ويشترط فيها تحقق ثلاثة شروط خارجية هي، حقيقة وجود دول يمكنها أن تتفاعل خارجياً، وحقيقة غياب آليات لفرض التعاون بين تلك الدول، والإعتقاد المشترك بأنهم "أعداء"، وهنا سيتم التركيز على طبيعة سلوكهم تجاه بعضهم البعض، وذلك

بسبب عدم وجود الإعتراف بينهم، وحيث لا توجد الهويات الجماعية في النظام، وحيث لا تملك الدول الخصوصية. (Wendt, 2003, p. 517)

المرحلة الثانية: مجتمع الدول The Society of States : إنّ اللا إستقرار في المرحلة الهوبزية، قد يتم حسمه بالتحول إلى مجتمع الدول، أو الوصول إلى "الثقافة اللوكية" في الفوضى، في هذه المرحلة تعترف الدول بسيادة بعضها دون سيادة الأفراد الموجودين، وهنا يوجد شيء من التضامن الذي يدعهم ينظرون إلى أنفسهم كـ"نحن" محدَّدون بقواعد ثابتة، ويؤدي هذا الوجود إلى تعاون محدود، مع وجود هوية جماعية سطحية، واحتمال نشوء الحروب المحددة والتي ليست حروباً بنيوية. ولكن بالرغم من ذلك سيكون هناك مصدرين للا إستقرار في النظام، الأول: هو أنه بالرغم من عدم تهديد تلك الحروب لوجود الدول، فانها حرب مكلفة إقتصادياً، ومؤثره سلباً على حالة التنافس المطلوب بين الدول. وثانياً: هو أنه بالرغم من كون الدول في الحروب المحدودة غير مهددة في بقائها، فإنّ مواطنيها مهددون في حياتهم، وبما أنّ المواطنين غير "مميزين أو معترفٍ بهم" بصفة منفصلة عن دولهم فإنّهم لايرغبون في التضحية بانفسهم، فالتضحية تحمل المعاني فقط في الثقافة الهوبزية، وحيث تتناسب حاجات الدول مع حاجات الأفراد. (Wendt, 2003, p. 518)

المرحلة الثالثة: مجتمع العالم World Society: إنّ إشكالية الحرب قد تم حلها من خلال مجتمع الأمن المتعدد، مما يضيف متطلبات تسوية غير عنيفة للصراعات الخاصة بشروط الحدود في النظام، والإعتراف المشترك على مستوى النظام يبدأ الآن بالتوسع نحو ضم الأفراد أيضاً بالإضافة إلى الدول وهذه المرحلة يمكن تسميتها بالكوزموبوليتانية أو مجتمع العالم، وحيث يقيّد ويحدّد النظام أجزاءه أكثر، فالأجزاء ليست مستقلة وحرة في بدء الحرب، وبفعل ذلك سيطور النظام شكلاً أكثر تضامنية للأفراد والدول على حد سواء. وبالرغم من تلك التضامنية فإنّ المرحلة تفتقر للحماية الجماعية من العدوان. (Wendt, 2003, p. 520)

المرحلة الرابعة: الأمن الجماعي Collective Security: يتطلب تحقق هذه المرحلة شروطٍ خارجية، لا تتعلق فقط بالأفراد والدول فقط، حيث أنها قامت بالإعتراف بسيادة بعضها البعض، وحاولت القيام بتسوية المنازعات سلمياً، وقامت بالدفاع عن أعضائها ضد التهديدات الخارجية. ويمكن القول أنّ النظام وصل إلى مرحلة "الثقافة الكانتية" من "الصداقة"، حيث أنّ للأعضاء فهم أعمق لهويتها الجماعية مع أخذ أمنها بنظر الاعتبار. وفي عالم اليوم فإنّ مرحلة أساسية من الأمن الجماعي قد تحققت ولو بصورة إقليمية في التطبيقات، أي كما حدث في حرب الخليج الأولى، فالتحالفات الدائمية وقفت بصورة جماعية ضد العدوان. (Wendt, 2003, p. 522)

المرحلة الخامسة: دولة العالم The World state: يمكن الوصول إلى هذه المرحلة حين تتحول سيادة الدول نحو المستوى العالمي، حيث لايحتاج الإعتراف بالأفراد إلى حدود الدول لتتوسط الأفراد والإعتراف بهم، حيث أنّ المنطق الثابت الأقوى هو ماسيتفوق على أية ثقافةٍ أخرى، فالإنفصال لن يعود خياراً، بما أنّ الإنتماء هو "عام وثابت للجماعات". (Wendt, 2003, p. 526-228)

ومن الجدير بالشرح، هو كون هذه المراحل إفتراضية تمثل ما يعتقده (ويندت) من ضرورة الصيرورة والتحول، علماً أنّ أبعاداً واسعة من هذه المراحل قد تحققت فيما مضى، مثل "نظام الدول" و"مجتمع الدول"، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ من الممكن تحقق هذه المراحل كل منها في منطقةٍ ما، ففي الوقت الذي تعيش فيه الدول الغربية وضمن مجموعة الأمن الجماعي، فإنّنا نرى أنّ الدول في منطقة الشرق الأوسط حتى وإنْ كان من بينها أعضاء ضمن نفس المفهوم للأمن الجماعي "تركيا مثلاً"، نراها تعيش وتعايش المرحلة الأولى "نظام الدول" من تطور النظام الدولي، أي أنّ المراحل التي سنأتي على شرحها إستناداً على رؤية (ويندت) لتحقق "دولة العالم" هي متصلة بالزمان والمكان حتماً.

ويمكن أن يطرح سؤال حول، ما إذا كان الميل نحو التطور من مرحلة إلى أخرى هي سمة التاريخ، فما الذي يمنع دولة العالم من التطور إلى نموذج آخر أو مرحلة أخرى؟ وهذا السؤال أيضاً يمكن الإجابة عليه عن طريق فهم الرؤية البنائية وفهم الأسس الفلسفية فيما يخص تغَيُر مفهوم السياسة، والإعتراف هو ما يمكن أنْ يدع المرحلة تبقى مغلقة على ذاتها العالمية، فالسياسة ستكون حينها سياسةً داخلية، وفلسفةً شاملة للإدارة والحكم العالمي. فوجود الدول بالصورة الحالية، وبالسيادة التي تملكها هي ما يخلق الفوضى ويغيها، ولكن حالما يتغير وجود الدول والسيادة والفوضى، فالتعريف الذاتي المؤقت هو ما يجعل التأسيس المشترك ممكناً، أي إتاحة الفرصة أمام الآخر، لتأسيس الذات العالمية.

والملاحَظ أنّ (ويندت) قد حاول صياغة مفهوم مختلف للاعتراف بالدول والفاعلين الدوليين، ويظهر ذلك بوضوح حين يطرح السؤال التالي نفسه: من الذي سيعترف بالدولة العالمية؟ والجواب يمكن أنْ يستمد من مناقشات (ويندت) استناداً إلى الرؤية البنائية التي يتبناها، فالأفراد هم من سيعترف بالدولة العالمية، التي بدورها ميزتهم باعترافها بهم. إنّ هذه الرؤية هي في أتون الرؤية البنائية للمعرفة والتحليل، فالبنائية ترى أنّ الظروف التي يعيشها الإنسان والوعي بتلك الظروف هي ما سيخلق عوامل التحول إلى ظروف غيرها، أي أنّ الأفراد والجماعات تحاول الحصول على الإعتراف بخصوصياتها وتمايزاتها، في سبيل استمرار ذاتها، وليس فقط وجودها المادي ومصالحها، كما تدعي بذلك الواقعية الجديدة مثلاً، وهذه الخصوصيات الاجتماعية أصلاً، والوعي بها، هو في مرحلةٍ معينة قد يتم احتوائها في نموذج الدولة الحالي، إلاّ أنّ هذا النموذج ليس المخرج الوحيد لحسم التمايزات والسيطرة على الصراعات التي قد تقوم نتيجة الفوضى التي سببتها مسألة وجود الدول كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

ويمكن القول أنّ النظرية البنائية تتوجه نحو تأسيس مفاهيم التغيير الدولي وامكانية وآلية حصولها، حيث تقدم البنائية مجالاً أوسع للتغيير البنيوي وإمكانية أكبر للتحول في الثقافات الدولية، فتصور البنائية للبنية الدولية على أنها "ثقافة" تقطنها دول لها "هويات" مختلفة وفي حالة تفاعل مستمر يسمح لها بمناقشة إمكانية تحويل وتغيير مثل هذه الثقافة من خلال التفاعل المستمر لهذه الوحدات، فاحدى أهم النتائج المترتبة على البنائية للفوضى على أنها بنية ثقافية ومُشَكلة بطريقة اجتماعية هو أنها تشرح إمكانية حدوث التغيير في بنية السياسة الدولية عن طريق الفاعلين وإرادتهم في الحصول على الاعتراف، فـ"صنع الدول للفوضى" قائم على وعيها بما تريد واهتمامها بتحقيق ما هو في مدى وعيها بوجوده.

المطلب الرابع
رؤية نقدية للنظرية البنائية

على الرغم من أنّ النظرية البنائية ساعدت على إعادة تنشيط التنظير القيمي في علم العلاقات الدولية، وذلك لأنهم بذلوا الكثير من الجهد لإيضاح قوة تأثير الأفكار والمعتقدات والمعايير والقيم في تشكيل السياسة العالمية، ولكن هذا الجهد الكبير لم يسلم من توجيه الأسئلة الجدية والنقد المنهجي من قبل المنظرين والباحثين من النظريات الأخرى في الحقل. ويمكن ذكر بعض هذه الأسئلة والانتقادات في النقاط الآتية:

أولاً: النظرية البنائية لم تقدم جديداً لحقل العلاقات الدولية: هناك من يرى بأنه أصبح من الضروري أنْ تحدد البنائية لنفسها مجالاً ضمن الإختصاص العلمي لنظريات العلاقات الدولية فمواضيعها السياسية هي ما تشكل في النهاية مجال الإختصاص العلمي، لأنّ البنائية تبدو حتى الآن أقرب إلى نظرية ثقافية وليست نظرية سياسية، ومن حيث كونها أقرب إلى المدخل وليس النظرية. (Kratochwil, 1996, p. 206)

ففي الوقت الذي تدافع فيه النظريات العقلانية عن (منطق العواقب، Logic of Consequences)، فإنّ البنائية تدافع عن (منطق الملائمة، Logic of Appropriateness)، إلاّ أنّ المنطقين غير مختلفين جداً في النتيجة، فإذا كان مفاد منطق العواقب/النتائج، هو أنّ الفواعل أنانية وعقلانية التصرف، وهي تسعى لتعظيم المنفعة، وهي تتفاعل وتتفاوض حسب ما تمليه مصالحها وتفضيلاتها، فإنّ منطق الملائمة مفاده أنّ الفواعل مهتمون بالقيام بالفعل الملائم في ظل وجود معايير ضابطة ومشكلة للسلوك، هي التي يمكن اعتبارها (قواعد اللعبة Rules of the Game). (Finnemore, Sikkink, 2001)

والنتيجة هي ذاتها، بما أنّ الفواعل متجهة نحو أهدافها بما يتوافق مع مصالحها وإرادتها بالنهاية. أي أنّ تغيير المنطق الذي تستند إليه النظرية لم يضف الكثير إلى مجال اختصاص العلاقات الدولية بما أنّ النتيجة في المجال العملي هي ذاتها.

ثانياً: النقد الموجه إلى البنائية في مساهمتها في مجال المعايير والهويات: إنّ التغييرات التي رافقت انتهاء الحرب الباردة، والعمليات الجارية للعولمة، أعانت اهتمام البنائيين بخصوصيات الثقافة والهوية والخبرة على خلق مجال في دراسة التاريخ والسياسة العالمية. (Agius, 2013, p. 90) ومن خلال البحث الإمبريقي الطويل كشف البنائيون عن ضعف القوة التفسيرية ذات الطابع المادي، كما بينوا كيفية تطور المعايير الدولية، وكيف صارت الأفكار والقيم تشكلان الحركة السياسية، وكيف تكيف الأطروحة والخطاب النتائج، وكيف تبني الهوية الفاعلين والفاعلية، وكل ذلك بطرق تتناقض مع توقعات النظريات المادية والعقلانية. (Herring, 2013, p. 46)

ولكن على الرغم من ذلك تواجه البنائية العديد من التحديات، حول إشكالية المعايير الإجتماعية، والتي يحددها (جيفري تشيكل) بثلاثة تحديات، وهي: **التحدي الأول**، كثيراً ما يتم إساءة فهم الطابع المعياري للمعايير في حد ذاتها، فالمعايير التي يجادل البنائيون أنها تشكّل، وتعيد تشكيل هويات ومصالح الدول، قد لا تكون مرغوبةً أخلاقياً، لذا ينبغي إيلاء الاهتمام بـ"الأشياء السيئة" أيضاً لأنها موجودة ومبنية إجتماعياً بدورها، فلا يجب أنْ تقتصر المعايير على الأخلاقية منها فقط. أما **التحدي الثاني** فهو في تركيز أغلب البنائيين على المعايير كمفاهيم بينذاتية، وجماعية، مما سيؤدي إلى إهمال المعايير كمفاهيم ذاتية، وفردية، أما **التحدي الثالث**، فإنّ تأثير البنية الإجتماعية على الفاعل ليس حتمياً بشكل مستمر، حيث ينبغي الإنتباه إلى الحالات التي لا تؤثر فيها المعايير على مصالح وهويات الدول. (Checkel, 1998, p. 332)

ثالثاً: الإنقسام المنهجي وعدم الإنسجام الإبستيمولوجي: فحين يشدّد الوضعيون على الطرائق الكمية، ويشدّد التأمليون على الطرائق النوعية، فإنّ البنائيين يشدّدون على التعددية المنهجية، ولكن أنفسهم يعانون من الخلاف والإختلاف الإبستيمولوجي، فهم أنفسهم وقعوا في ذات المأزق الذي وقعت فيه نقاشات الوضعيين ومابعد الوضعيين، حيث مثل هذا المأزق خط التصدع الرئيسي بين البنائيين الحداثيين ونظرائهم مابعد الحداثيين "النقديين"، علماً أنّ البنائيين الحداثيين محسوبين بشكل أساسي على الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي ينتمي أغلب البنائيين النقديين إلى الأوروبيين.

لذلك يرى (مارسيل فاليري) "أنّ البنائية تعاني من مشكلة عدم الإنسجام الإبستيمولوجي، لأنّ تباعد واختلاف أجندات البنائيين فيما بينهم يكشف عن تحفظهم وإحجامهم عن بناء بارادايم شامل للسياسة العالمية، فمن الصعب الجمع بين الإتجاهات البنائية الحداثية وتلك التي تتبنى توجهات نقدية". (Valerie, 2001, p. 4)

ويذهب (جيفري تشيكل) إلى أنّ الفرق بين تيارات البنائية النقدية والبنائية الحداثية هو في الأساس فرق إبستيمولوجي، ففي الوقت الذي يعتقد

الحداثيون أنّ التفاعل الرمزي هو ما يُكوّن المعنى، نجد أنهم يحافظون على الافتراض الوضعي بأنّ الحقيقة الإجتماعية تبقى موجودة بشكل مستقل عن تصور المُنَظِر، لذلك نجدهم يشددون على أهمية الأعمال الامبريقية في المقاربة لتلك الحقيقة " الموجودة هناك خارجاً" مما يُقَرب البنائيين التقليديين من العقلانيين، أما التأويليون والنقديون منهم، فيعتبرون أنّ العالم "الموجود هناك خارجاً" هو عالم مبني في حد ذاته، مما يتطلب فهم مختلف الطرق التي تجعله مبنياً بالكيفية التي يبدو عليها، مما يجعلهم أقرب إلى التأمليين منهم إلى العقلانيين. (Checkel, 2004, p. 3)

رابعاً: إشكالية تجسير الفجوة بين الوضعيين ومابعد الوضعيين: إنّ البنائيين يحاولون تجسير الفجوة بين التفسير والفهم، والعقلانية والتأملية، والوضعية ومابعد الوضعية وتمثل هذه الثنائيات إجمالاً نقاشاً بين نظرتين إحداها مؤيدة للعلمية وأخرى معادية لها، فالقضية المسيطرة ضمن العلاقات الدولية ونظرياتها تميل إلى أنّ الطريقة الراهنة في العلاقات الدولية هي طريقة غير مثمرة. (Patomäki, Wight, 2000, p. 12-18)

إنّ التشكيك في نجاح البنائية في تجسير الهوة بين العقلانية والتأملية من شأنه أنْ ينتهي إلى التشكيك في جدوى التيبولوجيا الثلاثية (العقلانية-البنائية – التأملية) المقترحة ضمن النقاش الرابع، حيث أنّ البنائية إذا لم تكُن موفقة في تجسير الهوة، فإنها تميل بالتالي نحو التيبولوجيا الثنائية (العقلانية-التأملية)، وتجعل النقاش الرابع يرتد نحو نقاش ثالث آخر. (Wendt, 2000, p. 180)

لذلك ينتقد (ستيف سميث) فكرة التجسير ويرى بأنّ محاولة خلق المنطقة الوسطى بين العقلانيين والتأمليين هي خاطئة أساساً، وذلك لأنّ من الواضح أنه لا يقوم بالتوفيق بين مجموعتين تشتركان في الرأي نفسه حول كيفية تفسير المعرفة، فالعقلانيون هم ببساطة "وضعيون" من حيث الأساس كما أنّ التأمليين هم من أنصار مابعد الوضعية، الذين يملكون فكرةً مختلفة جداً بشأن كيفية تفسير المعرفة، ولهذا فهم لا يمكن جمعهم أو خلق أرضية وسطى بينهم، فيما يستبعد بعضهم البعض الآخر. (سميث، 2004، ص 399)

خامساً: القصور في تناول تأثير القوة وتفسير التغيير في العلاقات الدولية: تسبب صعود البنائية في العودة إلى شكل أكثر سوسيولوجية وتأريخية في علم العلاقات الدولية، من خلال تقديم البعد الإجتماعي باعتباره مجالاً تأسيسياً، وأعادوا التأريخ باعتباره مجال البحث الإمبريقي، وأكدوا على قابلية الممارسة السياسية للتغيير. (سميث، 2006، ص 352)

فبالرغم من إمكانية اعتبار البنائية، الأقرب من معالجة طبيعة البناء والعلاقات السائدة بين الدول الصغيرة، حيث أنّ الأفكار والقيم والمعايير الأخلاقية تحتل الأولوية لدى صناع القرار في هذه الدول. ولكن بالرغم من ذلك، فلا يمكن إنكار أنّ البنائية بتجاهلها لاعتبارات القوة والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي باعتبارها صفةً ذاتية له، فهي تقف عاجزة عن تقديم تفسير مقبول لبعض الأزمات والصراعات التي يسهل تفسيرها لدى المنظورين الواقعي والليبرالي، بينما تعجز المعطيات النظرية للبنائية عن تقديم تفسير لصراعات كالصراع في الخليج (العربي)، فتلك يمكن تفسيرها وفقاً لنماذج "توازن القوى" و"توازن التهديد" ونظرية "الردع" كما تذهب الواقعية، أو يمكن تفسير وقوف دول الخليج العربي والدول العربية مع الكويت ضد العراق طبقاً لنظريات "الإرتباط المؤسسي والإستقرار بالهيمنة" كما يرى الليبراليون الجدد. بينما لا تستطيع البنائية تقديم تفسير لذلك، لأنّ ذلك يتناقض مع معطياتها النظرية القائلة بأنّ الدول ذات الهويات والقيم والمعايير والهيكل الاجتماعي المتقارب لا تتصارع مع بعضها البعض. وإجمالاً فهي تقول الكثير جداً عن القليل جداً من العلاقات الدولية. (Barnett, 1993)

وإجمالاً فالبنائيون يجيدون وصف التغييرات وفق المعايير والأفكار، بمعنى أنّ قدرتهم على تفسير الأحداث والتطورات ترتبط بفهم طبيعة الأفكار واتجاهاتها، إلاّ أنّ لديهم قدرة محدودة في فهم عمل المؤسسات والظروف المؤسساتية والمادية الضرورية لدعم انبثاق إجماع حول القيم والأفكار الجديدة، مما يعد مسألةً على البنائية التركيز عليها. (Snyder, 2004, p. 62)

فالأسس وذلك التطور الذي تمت إضافته للبنائية لحقه مجموعة من الإنتقادات التي طالت أسباب وظروف التغيير الدولي بالكيفية التي تقترحها البنائية والتي يمكن تركيزها في أنّ العلاقة بين "التغير في العلاقة المتعلقة بالأفكار The Change in Ideational Relations" و"التغير في العوامل المادية The Change in Material Factors" لم يكن إطلاقاً بالوضوح والبساطة التي تتصورها البنائية في فهم نهاية الحرب الباردة. بمعنى أنه من غير الواضح ما إذا كان التغيير في الأفكار يحدث بشكل مستقل أم أنه يحدث إستجابة لتغيير سابق في العوامل المادية، وذلك إستناداً إلى أنه، إذا كان الفاعل القوي دائماً يفكر في فعل ما تمكّنه قوته من فعله، فإنّ التغيير في طبيعة وحجم قوته يؤدي إلى تغيير في أفكار الفاعل حول ما يمكنه أو لايمكنه فعله. (Checkel, 2008, p. 79)

سادساً: اللا ضرورة الحتمية للدولة العالمية: لقد حاولت البنائية تقديم أجندات بحثية خاصة بالتغيير في السياسة الدولية، وبالرغم من إمكان اعتبار أطروحة الدولة العالمية لـ(ويندت) محاولة بارزة في ذلك المجال، إلاّ أنها تحتوي على مجموعة من الثغرات، ويمكن إجمالها كالآتي:

1. منطق الحتمية في تحقق الدولة العالمية: إنّ المقاربة الوضعية هي التي ترتبط بالنزعة الحتمية، المرتبطة بـ"حتمية الإنتظامات Regularity Determinism"، بمعنى أنه إذا إرتبط وقوع مجموعة من الأحداث (س، س1، س2، ... س9) وبشكل منتظم بوقوع مجموعة الأحداث (ع، ع1، ع2، ... ع9) فإنه يمكن بناء قانون عام، على شكل علاقة سببية حتمية مفادها "كلما حدث (س) أدى بالضرورة إلى حدوث (ع). وهذه السببية الحتمية شكلت جوهر الفلسفة الوضعية. (Kurki, 2006, p. 38)

ولكن البنائية تشدّد على ضرورة رفض التحليل في السياسة الدولية استناداً على البحث في الأسباب، وبالتالي بناء العلاقة السببية الحتمية بين المتغيرات الموجودة ضمن العلاقات الدولية، وهذا يؤدي إلى القول بأنّ الذي حاول (ويندت) التنظير له كان ناقصاً بحكم أنّ القول بحتمية واقع معين كالدولة العالمية من شأنه أن يلغي دور الفاعل الإجتماعي الذي يستند إلى دوافع غير قابلة للتنبؤ، كحرية الإختيار، والإرادة الحرة، وهو ما يتعارض مع مقولة الحتمية عند (ويندت)، وهو ما يمثل إنتقاداً للمنطق الذاتي لنظريته. حيث أنّ الدولة العالمية، هي **ممكنة** التحقق ويمكن التناقش بشأن تحققها أو عدمه، ولكنها ليست واقعةً ضمن الحتمية بأي شكل من الأشكال، وهذه النقطة تمثل نقداً للمنطق الخارجي لنظريته. (Shannon, 2005, p. 581-7) إذ كيف يتحتّم تحقّق شئ ما وعوامل نشوئه غير محتّمة؟

2. منطق العالمية في شكل ومضمون الدولة: إذا افترضنا مع (ويندت) جدلاً أن الهوية سابقة على المصلحة، بما أن الفاعل لا يمكن أن يعرف ماذا يريد قبل أن يعرف من هو، وإذا إفترضنا جدلاً كذلك أن التغيّر في الهوية والتغيّر في البنية لا يحدثان بشكل مترادف، من حيث أن التغيّر في البنية يأتي بعد التغيّر في الهوية، فإنّ هذا لا يحل إشكالية السببية في المنطق البنائي، بل يضعها أمام معضلة "السبب/المصدر الأساسي" بمعنى، إذا كان التغيّر في الهوية يسبق التغيّر في البنية فما هي أسباب أو مصادر التغيّر في الهوية؟ وهنا تبدو البنائية جيدة في الإجابة على الأسئلة التي تبدأ بـ"كيف؟"، بينما تبقى سيئة في الإجابة عن الأسئلة التي تبدأ بـ"لماذا". (حمشي، 2017، ص 278)

فالإفتراض بحتمية العالمية للدولة التي يقترحها يضع الجماعات المعترَف بهم ضمن الجماعات التي تصارع من أجل الإعتراف بها، بما أن وجودها أصبح مهدداً من قبل الجماعات التي لازالت تصارع للإعتراف، وهذه مسألة ناقشها كل من (باول هيرتزوك) في مقاله (السلطة العابرة هي ما ستفعله بها: لماذا الدولة العالمية ليست حتمية) (Hartzog, 2018) و(تيموثي بيرنز) في مقاله (ما مشكلة الدولة العالمية) (Burns, 2018) أنّ الدولة العالمية هي نتيجة للفوضى أو اللاتراتبية، إذ كيف يمكن أنْ تؤدي اللاتراتبية إلى التراتبية وبشكلٍ حتمي؟ وكيف ستولّد الفوضى التنظيم عالمياً وبشكلِ دولة؟ الجواب الحتمي لهذا السؤال سيكون: بما أنّ الدولة هي ذات نظام تراتبي والبنية الدولية هي لا تراتبية، لا يمكن للدولة أنْ تكون بنية، والبنية بدورها لا يمكن أنْ تكون دولة، والمخرج قد يكون، أنْ يكون للدولة العالمية مفهوماً مختلفاً عن الدولة التي عرفناها. (Hartzog, 2018, p. 12) وهو ما لم يقدمه (ويندت).

ومن ناحية إعتماد "الإعتراف" كسندٍ للتغيير يرى (تيموثي بيرنز)، أنّ الدولة التي يقترحها هي غير مقبولة حتى قبل مناقشة مسوغاتها وظروف تحققها، لأنّها تشرعن عمل الجهات المتطرفة أو "هوياتها"، بغض النظر عن الوسائل العنيفة التي يتم إستعمالها من قبلهم من أجل الحصول على الإعتراف، حيث كيف يمكن الإعتراف بهوية من يعتبر العنف الذي يمارسه هو ما سيجبر الأطراف الأخرى للإنصياع له. (Burns, 2018, p. 4, 7, 17)

وختاماً، وبالرغم من الإنتقادات المطروحة عن البنائية، فإنها تبقى من أكثر المحاولات التنظيرية في مجال نظريات العلاقات الدولية نجاعةً بحكم تعمّقها في مجالات غير متعَمق فيها قبلاً كالثقافة والإختلافات الهوياتية والمجتمعية، ممّا ساعد على فهم أكثر وضوحاً وأشمل مدى، في فهم العوامل التي تتعلق بمجتمعات مختلفة عن المجتمعات الغربية، ثقافةً، وفهماً، وارتباطاتٍ لم يحتسب لها حساب قبلاً ضمن السياسة الدولية، فالبنائية تجاوزت حدود النظرية التقليدية ووصلت إلى آفاق علمية مرتبطة بالعلم والإنسان بصورة مباشرة، وعامة، فالرؤية البنائية للعلوم والمجتمعات أصبحت تمثل ما يمكن تقريبه من (التنوير) فيما يخص الثقافة وارتباطات المجتمعات، ومحاولة اكتشاف المضامين العلمية لها.

الخاتمة والإستنتاجات:

في ختام البحث يمكن تسجيل أهم النقاط المستخلصة من النقاشات الواردة في البحث، كالآتي:

1. شهدت الدراسة النظرية لحقل العلاقات الدولية في نهاية القرن الماضي نقاشان كبيران، الأول بين الواقعيين والليبراليين الجدد من داخل النظريات العقلانية، والثاني بين العقلانيين والنقديين، ودخلت النظرية البنائية إلى الحقل لتشارك بفاعلية في النقاشين، لتحاور العقلانيين من جهة والنقديين من جهة أخرى. فمن جهة تحدّت وضعية الواقعية والليبرالية الجديدتين، ومن جهة أخرى دفعت النظرية بعيداً عن النقد النظري للنقديين باتجاه التحليل الإمبريقي للسياسة العالمية.
2. هناك عوامل متعددة تقف خلف صعود البنائية كنظرية في حقل العلاقات الدولية، أبرزها نهاية الحرب الباردة وعدم قدرة النظريات العقلانية على التنبؤ بها، وفي نفس الوقت أدت هذه التحولات غير المتوقعة إلى عدم قبول ادعاء النقديين بأن النظرية هي التي تقود الممارسة.
3. ترى النظرية البنائية أنَّ للبنية والفاعلين تشكيل متبادل، وتستمد هذه الرؤية من تفريقها بين القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية والتي تفسّر أصل الأشياء، والقواعد المنظمة التي تقوم بتوضيح العلاقات بين هذه الأشياء. فمثلاً ترى البنائية بأنَّ المُثُلَ تلعب أثراً عميقاً في سلوك الفاعلين، فهي تكوّن هويات الفاعلين ومصالحهم ولا يقتصر على تنظيم السلوك، وعليه فإن الفاعلين بهوياتهم، والهياكل بمثلها العالمية تتفاعل وتكون بعضها البعض.
4. تقدم البنائية تصوراً مختلفاً لمفهوم الفوضى وتجاعل منه مفهوماً تترتب عليه تعددية سلوكية، فالبنائية لا ترفض الفوضى بقدر ما ترفض النظر إليها على أنّها قوة مادية بحتة خالية من الأفكار والمعايير. بل يذهب

(أونوف) إلى أنّ الفعل يأتي قبل العالم وأنّ العالم ليس معطى مسبقاً بل إنّ الفعل يصنع العالم. وهذا الفهم يفسر ما يطرحه (ويندت) بأن الفوضى هي ما يمكن أن تصنعه الدول، فليس هنالك منطق للفوضى متأصل بذاته ومستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده. وعليه هناك ثلاث ثقافات للفوضى، وهي: الهوبزية واللوكية والكانتية.

5. قدمت البنائية نقداً للطبيعة الوضعية لمنهجية التيار الرئيسي في العلاقات الدولية وتهميش التحليل المجتمعي في أواخر القرن العشرين، والتي نتجت عن تضافر عاملين، هما: المادية الطاغية للمنظورات الكبرى، والتصور العقلاني السائد عن الفعل الإنساني. وأعاد البنائيون البحث السوسيولوجي إلى العلاقات الدولية، عن طريق إعادة تصور المسار الاجتماعي باعتباره مجالاً تأسيسياً للقيم والممارسات.

6. ساعدت النظرية البنائية وفي سياق توجهاتها مابعد الوضعية على إعادة تنشيط التنظير القيمي في العلاقات الدولية، وذلك ببذل جهد كبير لتوضيح تأثير الأفكار والمعايير والقيم في تشكيل السياسة العالمية. وهو مشروع اكتسب دفعة قوية بسبب تعدد الأزمات الأخلاقية التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة ومسيرة العولمة، وقام البنائيون بكشف ضعف القوة التفسيرية للنزعة الشكية القائمة على إعلاء شأن الحسابات العسكرية والثروة المادية.

7. تنتمي البنائية إلى مرحلة النقاش الرابع في العلاقات الدولية، فهي من النظريات مابعد الوضعية ولكنها تحاول أن تكون بمثابة جسر يربط الفجوة بين المناهج الوضعية ومابعد الوضعية في العلاقات الدولية. فهي من ناحية تشترك مع الوضعيين (الواقعية والليبرالية) في السمات الأساسية للسياسات العالمية، وتهتم من ناحية أخرى بموضوعات مابعد الوضعية بالتركيز على هوية الفواعل والطريقة التي يتشكل بها سلوكهم وأفعالهم.

8. يطرح (ويندت) كأحد أبرز المنظرين البنائيين أطروحته عن "حتمية الدولة العالمية" على سندين أساسيين، هما: الفوضى بنتائجها الثلاث الهوبزية واللوكية والكانتية. والإعتراف حيث ستؤدي نتيجة سعي الأفراد والجماعات للحصول على الإعتراف بهم إلى تطور وتغير النظام من مرحلة نحو مرحلة أخرى.

9. يخمن (ويندت) بأنه من الممكن الإفتراض أن النظام الدولي يتطور من حالة إلى أخرى، وهناك ثلاث صور نهائية لهذا التطور، وهي: صورة الفيدرالية السلمية العالمية المكونة من الدول الديمقراطية (تصور كانت)، وصورة العالم الواقعي الذي تتصارع فيه الدول القومية للحصول على الإعتراف (تصور هيغل)، وصورة نشوء دولة العالم حيث أنّ التطور التكنولوجي سيسهل مالم يتمكن لا (كانت) ولا (هيغل) من أخذه في الحسبان (تصور ويندت).

10. يحدد (ويندت) خمس مراحل أساسية للتطور من نظام الدول إلى دولة العالم، وهي: (نظام الدول، مجتمع الدول، مجتمع العالم، الأمن الجماعي، دولة العالم). وعلى الرغم من أن هذه المراحل إفتراضية لكننا نرى أنّ أبعاداً واسعة من هذه المراحل قد تحققت في الماضي، مثل نظام الدول ومجتمع الدول، ومن الممكن أن تتحقق هذه المراحل في مناطق مختلفة من العالم في المستقبل. ووفقاً للبنائية فإنّ الذي يقوم بالاعتراف بدولة العالم هم الأفراد، أي أنّ الأفراد والجماعات تحاول الحصول على الإعتراف بخصوصياتها وتمايزاتها.

11. وتعرضت النظرية البنائية للنقد والتقويم، فهناك من يرى بأنها لم تضف جديداً وإنها لم تحدد لنفسها مجالاً ضمن اختصاص العلاقات الدولية، وإنها أقرب إلى نظرية ثقافية وليست نظرية سياسية، وهي أقرب إلى المدخل وليس النظرية، بالإضافة إلى النقد الموجه إلى فهمها للقيم والمعايير والهوية.

12. ومن الإنتقادات الموجهة إلى البنائيين، الإنقسام الداخلي الذي يعانون منه فيما بينهم من الناحية الإبستيمولوجية، فعلى الرغم من تشديدهم على التعددية المنهجية فإنهم يعانون من التصدع بين البنائيين الحداثيين المحسوبين على الولايات المتحدة، ونظرائهم مابعد الحداثيين "النقديين" المنتمين إلى أوروبا.

قائمة المصادر:

أولاً: العربية:

أحمد، حسن الحاج علي (2005) العالم المصنوع: دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية، مجلة "عالم الفكر"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (4).

حمشي، محمد. (2017) النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إحكام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

العتيبي، عبد الله بن جبر. (2010) النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة "شؤون إجتماعية"، جمعية الإجتماعيين، السنة (27)، العدد (108).

غريفتش، مارتن. (2008) خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، دبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

غريفتيش، مارتن. وأوكلاهان، تيري. (2008) مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، دبي، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث.

سميث، كريستيان رويس. (2006) البنائية، في: سكوت بورتشيل وآخرون (تحرير)، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: صفار، محمد. القاهرة، المركز القومي للترجمة.

سميث، ستيف. (2004) مقاربات جديدة للنظرية الدولية، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

فرج، أنور محمد. (2007) النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، السليمانية، مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية.

فيرك، كارين. (2016) البنائية، في: تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث (تحرير)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ويندت، ألكسندر. (2006) النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: العتيبي، عبد الله بن جبر. الرياض، جامعة الملك سعود.

ثانياً: الإنجليزية:

Agius, C. (2013). Social Constructivism. Contemporary security studies. Oxford university press.

Barnett, M. (1993). Institutions, roles, and disorder: The case of the Arab states system. International Studies Quarterly, 37(3), 271-296.

Björkdahl, A. (2002). Norms in international relations: Some conceptual and methodological reflections. Cambridge Review of International Affairs, 15(1), 9-23.

Burns, T. (2018). What's wrong with a World State? http://Worldgoveronment research network.org, Date of visit: 2/6/2018.

Checkel, J. T. (2008). Constructivism and Foreign policy. Foreign policy: theories, actors, cases. Oxford University Press.

Checkel, J. T. (2004). Social constructivism in global and European politics: a review essay. Review of International Studies, 30(2), 229-244.

Checkel, J. T. (1998). The constructive turn in international relations theory. World politics, 50(2), 324-348.

Dunne, T. (1995). The social construction of international society. European Journal of International Relations, 1(3), 367-389.

Finnemore, M., & Sikkink, K. (2001). Taking stock: the constructivist research program in international relations and comparative politics. Annual review of political science, 4(1), 391-416.

Hartzog, P. B. (2018). Panarchy Is What We Make of It: Why a World State Is Not Inevitable. https://academiaedu.edu, Date of visit: 2/6/2018.

Herring, E. (2013). Social Constructivism. Contemporary security studies. Oxford university press.

Hopf, T. (1998). The promise of constructivism in international relations theory. International security, 23(1), 171-200.

Jackson, R., & Sorensen, G. (2016). Introduction to international relations: theories and approaches. Oxford university press.

Katzenstein, P. J. (1989). International relations theory and the analysis of change. Global changes and theoretical challenges: Approaches to World Politics for the 8-1990s, Lexington, Lexington Box.

Kratochwil, F. (1996). Is the ship of culture at sea or returning. The return of culture and identity in IR theory, 221.

Kurki, M. (2006). Causes of a divided discipline: rethinking the concept of cause in International Relations theory. Review of International Studies, 32(2), 189-216.

Lebow, R. N. (2016). IR Theory as Identity Discourse, in: Booth, K., & Erskine, T. (Eds.). International relations theory today. John Wiley & Sons.

Onuf, N., Kubàlkovà, V., & Kowert, P. (1998). Constructivism: A User's Manual. Vendulka Kubàlkovà et al. International Relations in a Constructed World, Sharp, London.

Onuf, N. (1989). World of Our Making. Columbia, University of South Carolina Press.

Philips, A. B. (2007). Constructivism, In: Griffiths, M. (Ed.). International relations theory for the twenty-first century: an introduction. Routledge.

Patomäki, H., & Wight, C. (2000). After Postpositivism? The promises of critical realism. International Studies Quarterly, 44(2), 213-237.

Sampson, A. B. (2002). Tropical anarchy: Waltz, Wendt, and the way we imagine international politics. Alternatives, 27(4), 429-457.

Shannon, V. P. (2005). Wendt's violation of the constructivist project: Agency and why a world state is not inevitable. European Journal of International Relations, 11(4), 581-587.

Snyder, J. (2004). One world, rival theories. Foreign policy, (145), 52.

Valerie, M. (2001). The constructivist Debate; Bringing Hermeneutics. In properly) in, paper presented at the 2001 ISA conference (Vol. 21).

Wallerstein, I. (1996). The inter-state structure of the modern world-system. International Theory: positivism and beyond, 87-107.

Wendt, A. E. (1987). The agent-structure problem in international relations theory. International organization, 41(3), 335-370.

Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics. International organization, 46(2), 391-425.

Wendt, A. (1995). Constructing international politics. International security, 20(1), 71-81.

Wendt, A. (2000). On the Via Media: a response to the critics. Review of international studies, 26(1), 165-180.

Wendt, A. (2003). Why a world state is inevitable. European journal of international relations, 9(4), 491-542.

Wight, C. (2006). Agents, structures and international relations: politics as ontology. Cambridge University Press.

Zehfuss, M. (2002). Constructivism in international relations: the politics of reality. Cambridge University Press.